التاريخ: 11 ديسمبر 2012 - بيروت

كلمة الدكتور: عبد الحميد عباس دشتي

الأمين العام للمؤتمر العام لنصرة شعب البحرين- بغداد
رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان-جنيف
نائب بمجلس الأمة الكويتي

السيد الرئيس / السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وآله الطيبين وصحبه المنتجبين

كما تعلمون؛ فقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي المؤسسة التي يمكن أن يصدق عليها وصف "الدولية - العالمية"، لأن جميع دول العالم أعضاء بها، وقد استطاعت في عام 1948 أن تقرّ أول إعلان عالمي وضعي يؤكد على احترام حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي غير آخذة في الاعتبار الاختلافات الجوهرية في المكونات الدينية والثقافية بين شعوب ودول العالم ، وتلا هذا الإعلان إعلانان أو عهدان متفرعان من الإعلان العالمي السابق، هما:

- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وكلاهما صدر عام 1966، وهذه الاتفاقيات مع الإعلان العالمي يطلق عليها في فقه القانون الدولي اسم "الشرعية الدولية لحقوق الإنسان" ويمكن اعتبار هذه الاتفاقيات الثلاث مرجعاً ومصدراً لما تلاها من اتفاقيات دولية أو إقليمية في مجال حقوق الإنسان.

والدستور أو النظام الأساسي للحكم في أي بلد يقضي بسيادة الشريعة الإلهية وحاكميتها على سائر النظم والتصرفات، وتأتي هذه الإعلانات والمواثيق بعد الشرع الإلهي للتأكيد علي الحقوق الكاملة لكافة البشر .

ولا شك عند الجميع في أن هذه الإعلانات والمواثيق لازمة لمن وقّع عليها وأعلن قبوله لها، أما في الواقع العملي فليس لهذه الإعلانات والمواثيق صفة الإلزام الدولي، فتملك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حق التحفظ على البنود التي ترى أنها لا تتفق مع قيمها أو سيادتها أو ثقافتها العامة.

ولقد اختار شعب البحرين استقلال أرضه وهويته العربية حين وافقت إيران في 1970 على إجراء استطلاع للرأي على استقلال البحرين، ، رغم ان ذاك الاستطلاع غير المقنن الذي أجراه مندوب الأمين العام للأمم المتحدة في آذار / مارس 1970 تمحور حول عروبة البحرين واستقلالها، ولم يتطرق إلى طبيعة الحكم فيها.
وبعيد الاستقلال في (آب / أغسطس 1972)، تشكل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور، وأقر المجلس الدستور، وأصدره أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1973، إن احد أهم الإشكالات التي عاشتها البحرين في العقد المنصرم من الألفية الجديدة هو وجود دستور غير متوافق عليه إصدره الملك حمد وهو دستور 2002 دون مشاورة القوى السياسية، واستفتاء الشعب.

والخطأ الفادح الذي ارتكبه الملك هو تعاليه على المرجعية الشعبية، وقيامه بإلغاء دستور 1973 المتوافق عليه. وبتوالي السياسات غير الحكيمة الأخرى تفجرت ثورة غير مسبوقة في البحرين في الذكرى التاسعة لإصدار الدستور (14 فبراير 2011)، وهي ثورة 14 فبراير 2011 المجيدة.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه تحسن أحوال حقوق الإنسان في البحرين بعد صدور توصيات لجنة تقصي الحقائق (د. بسيوني) في نوفمبر 2011 – التي اشارت في تقريرها إلي إنتهاكات جسيمة في مجال حقوق الانسان بما في ذلك التعذيب الممنهج والاعتقال العشوائي والاستخدام المفرط للقوة مدعوما بالغازات السامة والطلقات الصوتية ليلا لخلق أجواء من الرعب والخوف لتفريق المتظاهرين السلميين، علاوة علي الاعتداء الجنسي والتهديد بالاغتصاب والضرب واستخدام الصدمات الكهربائية لانتزاع الاعترافات وهدم دور العبادة وكلها تشكل جرائم ضد الإنسانية وعقاب جماعي. وبالرغم من أن هذه اللجنة قد أوصت ببعض التغييرات والإصلاحات المتواضعة – التي وعدت حكومة البحرين بتنفيذها – إلا أن ما تم منها حتي الآن لا يعدو كونه مجرد إصلاحات شكلية سطحية جاري تنفيذها ببطء مستفز، وهي لا ترقي لمستوي طموحات الشعب البحريني ويقوم النظام بدأب شديد بالالتفاف عليها. ولا يخفي علي أحد مواصلة النظام لاحتجاز الرموز الوطنية والمدافعين عن حقوق الإنسان وآخرهم: المناضل الحقوقي البحريني الدولي/ نبيل رجب الذي كنا نود مشاركته معنا في هذه الفعاليات.

وعلى الرغم من وعود الإصلاح فقد زادت الحكومة من مستوي الاستخدام المفرط للقوة، وتستخدم قوات الأمن حاليا استراتيجية الغاز المسيل للدموع كسلاح قاتل ضد الرجال والنساء والأطفال والمسنين على حد سواء، ليس فقط لفرض الأمن بالشارع ولكن تقوم هذه القوات أيضا بتتبع المتظاهرين وملاحقتهم وإطلاق النار عليهم ورمي القنابل المسيلة للدموع داخل منازل المدنيين، وقد أفادت منظمة العفو الدولية بأن عدد القتلي قد بلغ 150 شخصا حتي الآن وهذا العدد في تزايد مستمر منذ بدء الاحتجاجات في فبراير 2011، كما بلغ عدد المسرحين والمفصولين من أعمالهم أكثر من 5,500 شخص، ومازال النشطاء السياسيين والرموز المعتقلين المصابين بأمراض مستعصية يعانون في صمت ومرارة الموت البطيئ داخل زنازين اعتقالهم، وبالرغم من ذلك فإن الناس في البحرين تصر علي سلمية حراكهم برغم استمرارية جريمة الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والتغيير الديموغرافي بجلب سكان جدد - في الوقت الذي فيه مرتكبي الجرائم أعلاه طلقاء ينعمون بحرية التنقل دون محاسبة.

وبناء على ما سبق فإن المجلس الدولي للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان (ICSFT) يناشد الضمير الإنساني والمنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية (NGOs) علي مستوي العالم ومحبي السلام والعدالة وحقوق الإنسان ويوجه نداءا عاجلا إلى الدول ال 47 الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان لدعم الديمقراطية وحالة حقوق الإنسان المتردية بالبحرين، ويأمل المجلس إعمالا بنصوص ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية وغيرها - إلى بذل قصارى الجهد في الضغط على الحكومة البحرينية ي لوضع حد لصلف وتعنت السلطات البحرينية وحلحلة القضايا العاجلة واستكمال مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين منذ انطلاق ثورتها المجيدة في 14 فبراير 2011 وحتى تاريخ اليوم - تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة لجميع بن البشر في شتي أنحاء العالم وذلك بعقد عقد جلسة استثنائية خاصة (Special Session) بمجلس حقوق الإنسان للنظر في تداعيات الحالية المتردية لحقوق الإنسان في البحرين.

وكما تعلمون فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص علي حقوق بني البشر كافة. ولا يخفي عليكم أن حكومة البحرين قد خرقت هذا الإعلان والعهود والاتفاقيات والبروتوكولات - خاصة اتفاقية منع جريمة الإبادة المعاقب عليها قانونا ، بل وتحدت المجتمع الدولي وارتكبت وما زالت أفظع جرائم الإبادة البشرية وضد الإنسانية وجرائم

الحرب والمتحققة أركانها ضد شعب أعزل مسالم وبدم بارد وفي ظل صمت دولي وعجز مستغرب عن اتخاذ أي خطوة جادة لنصرة الإنسانية ووقف معاناة شعب البحرين من قضية التجنيس حيث يتم استهداف جماعة تشكل أغلبية السكان الأصليين، لأسباب دينية.

إن إقرار مجلس حقوق الإنسان العالمي بجنيف بتاريخ 19 سبتمبر 2012 تقرير التوصيات الخاصة بالبحرين جعل الحكومة البحرينية أمام التزامات دولية صارمة ينبغي محاسبتها على تنفيذها بشكل دوري. وإقرار حكومة البحرين بهذه التوصيات يعد اعترافا منها بالانتهاكات التي تمارسها ضد المدنيين وقادة الرأي السياسي والحقوقي والمؤسسات الطبية والتعليمية والقطاعات الاقتصادية التي تم التعدي عليها. فلقد قبلت حكومة البحرين 145 توصية بشكل كلي و13 توصية بشكل جزئي من أصل 176 توصية قدمتها الدول في مايو 2012، وهذه الموافقة تتطلب القيام بأفعال من قبل الحكومة البحرينية لتنفيذ هذه التوصيات لا الاكتفاء بالتعهدات اللفظية التي

<u>ومن على هذا المنبر ندين بشدة تردي الديمقراطية وحالة حقوق الإنسان في البحرين ونطالب بالآتي :-</u>

1– مطالبة السلطات البحرينية بوقف كافة أشكال العنف ضد الشعب البحريني الأعزل وكافة أعمال الإبادة الجماعية (Genocide) بوقف التجنيس السياسي لإحداث التغيير الديموغرافي للسكان الأصليين .

2– الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين وسجناء الرأي وتعويض المتضررين.

3– الاستجابة لمطالب الشعب لإصلاح نظامه السياسي بإعادة صياغة دستور جديد للبلاد يضمن تشكيل حكومة منتخبة، وبرلمان كامل الصلاحيات، وقضاء مستقل ونزيه، وأمن للجميع.

4– إرسال لجنة تحقيق دولية مستقلة إلى البحرين فوراً وعدم التعويل على النتائج المرتقبة للجنة التقصي المشكلة بأمر ملكي برئاسة د/ بسيوني لأسباب عدة حيث يشكك الشعب البحريني في حياديتها ونزاهتها مسبقاً.

5– محاكمة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة وفقا لتصنيف القانون الجنائي الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومحاكمتهم أمام المحاكم الدولية أو الوطنية الخاصة التي ستشكل لاحقا وبحضور ممثلين دوليين لمراقبة وضمان توفر قواعد المحاكمات العادلة وتوفير الضمانات للمتهمين والدفاع.

هذه المطالب العادلة هي أبسط الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والعهود والمواثيق والبروتوكولات الدولية ، وهي حق مكتسب لأبناء الشعب البحريني أسوة بسائر شعوب العالم التي تتطلع لنيل حقوقها بكافة الطرق السلمية المشروعة، وعلي شعوب العالم المحبة للعدالة والديمقراطية دعم هذه المطالب،

وبالرغم من الوعود بالإصلاح من خلال الحوار، فلقد إنتهي زمن الحوار للدخول لمرحلة التفاوض البناء وتكون أطرافه السلطة مقابل: القيادات السياسية والجمعيات المعارضة وفق أجندة واضحة و وفق سقف زمني في حدود 6 شهور وبحد أقصي سنة.
ومن حسن الطالع أن يتزامن مؤتمرنا هذا والاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

أشكركم جزيل الشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته